كليــة الحقــوق
قســـم فلسفـــة
القانــون وتاريخه

الفصل بين السلطات بين التأصيل والتطبيق

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

أميرة مجدي أحمد إبراهيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازي (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق.

الأستاذ الدكتور/ محمد علي الصافوري (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه ـ عميد كلية الحقوق جامعة بنها.

الأستاذ الدكتور/ أحمد علي عبد الحي (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ مساعد فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة عين شمس.

٢٠١٨

كليــة الحقــوق
قســـم فلسفـــة
القانــون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الطالب: أميرة مجدي أحمد إبراهيم

اسم الرسالة: الفصل بين السلطات بين التأصيل والتطبيق

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: فلسفـــة القانــون وتاريخه

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨

كليــة الحقــوق
قســـم فلسفـــة
القانــون وتاريخه

الفصل بين السلطات بين التأصيل والتطبيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

أميرة مجدي أحمد إبراهيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازي (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق.

الأستاذ الدكتور/ محمد علي الصافوري (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه ـ عميد كلية الحقوق جامعة بنها.

الدكتور/ أحمد علي عبد الحي (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ مساعد فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ
أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۝٢٤ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ
بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٥
وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ
الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ۝٢٦ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ
الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ
وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ ۝٢٧

[سورة إبراهيم الآية: ٢٤ ـ ٢٧]

صدق الله العظيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي غمرتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتما وهبتماني الحياة والأمل والنشأة على شغف التعلم والاطلاع

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

أهدي هذا البحث راجياً من الله سبحانه وتعالى

أن يجد القبول والنجاح

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وبتوفيقه تيسر الطاعات، فالشكر والثناء لله أولا وآخرا، امتنانا بجزيل فضله ووافر إحسانه، وعظيم توفيقه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

فاعترافا بالفضل لأهل الفضل، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أعانني على إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالشكر الجزيل **سيادة الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازي** أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه والذي تفضل علي وقبل مشكورا الإشراف على هذه الرسالة، فأسرني برحابة صدره، وكرم أخلاقه وطيب تعامله، فله مني كل التقدير والعرفان، وجزاه الله كل خير عني وعن طلابه وبارك له في صحته وأسرته.

كما أخص بجزيل الشكر والامتنان **سيادة الأستاذ الدكتور/ محمد علي الصافوري** أستاذ فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة المنوفية والذي تفضل مشكوراً بالموافقة على الاشتراك في الحكم على هذه الرسالة، وتحمله عناء قراءتها رغم مشاغله وأعبائه الكثيرة، فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والاحترام، وجزاه الله عني خير الجزاء، ونفع الله بعلمه طلاب العلم والمعرفة.

والشكر الجزيل **للأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده** أستاذ فلسفة القانون وتاريخه وعميد كلية الحقوق جامعة بنها والذي تفضل مشكوراً بالموافقة على الاشتراك في الحكم على هذه الرسالة، وتحمله عناء قراءتها

رغم مشاغله وأعبائه الكثيرة، فلسيادته مني كل الشكر والتقدير والاحترام، وجزاه الله عني خير الجزاء، ونفع الله بعلمه طلاب العلم والمعرفة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان **لأستاذي الدكتور/ أحمد علي عبدالحي** أستاذ مساعد فلسفة القانون وتاريخه والذي تفضل علي وقبل مشكورا الإشراف على هذه الرسالة، فلم يألوا جهداً ولا علماً في مساعدتي، فكان صاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة العلمية فلم يكن لهذه الرسالة وجود لولا نصائحه وإرشاداته طوال فترة إعدادها، فله مني كل التقدير والعرفان، وجزاه الله كل خير عني وعن طلابه وبارك له في صحته وأسرته.

كما لا يفوتني أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي النصح والمشورة والإرشاد مما ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى النور.

ولا أنسى أن أشكر بلدي الحبيب مصر الغالية التي هي منذ قديم الأزل أرض العلم والعلماء بارك الله لنا فيها وحفظها من كل شر وسوء.

الباحثة

أميرة مجدي أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

كان البحث ولا يزال عن أفضل نظم الحكم الشغل الشاغل للبشرية كافة وعلى رأسهم الدارسون والعلماء من قديم الزمان، إلا أن فقهاء الفكر السياسي المعاصر اتفقوا على أن النظام الديمقراطي هو أفضل نظم الحكم من حيث تحقيق السيادة الشعبية وكفالة حقوق وحريات الأفراد حيث تبنت معظم الأنظمة السياسية المعاصرة مبادئ وقيم الديمقراطية وأكدت قيامها على مؤسسات ومعايير وآليات نظام الحكم الديمقراطي.

أهمية الدراسة وإشكاليتها

من هنا جاءت **أهمية هذه الدراسة** حول "مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل والتطبيق" حيث يعد مبدأ الفصل بين السلطات من أهم الدعائم والمقومات الأساسية لنظام الحكم الديمقراطي، فبعد أن كان تركيز السلطة هو المبدأ السائد في أنظمة الحكم في الحضارات القديمة حيث ارتبطت السلطة باعتبارها حقا شخصيا للحاكم وامتيازا موهوبا له بالوراثة، الأمر الذي أدى إلى الاستبداد بالحكم واستغلال السلطة الذي نتج عنه ضياع حقوق وحريات الأفراد، فظهرت الحاجة إلى ضرورة توزيع السلطات وتنظيم العلاقة فيما بينها والذي اتخذ فيما بعد شكل مبدأ عرف بمبدأ الفصل بين السلطات.

حيث تكمن اهمية هذه الدراسة في عدة جوانب وتحديدا من حيث دراسة التأصيل التاريخي والفلسفي لمبدأ الفصل بين السلطات وكذلك التطبيق العملي لمبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام السياسي المصري.

أما بالنسبة إلى **مشكلة هذه الدراسة** فإنه على الرغم من اتفاق الفقه على أن مبدأ الفصل بين السلطات من أهم الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، إلا أن تحديد مفهوم المبدأ وتفسيره قد تعرض لاختلاف الفقه وكذلك كيفية تطبيقه، كما وجدت بعض المفاهيم التي تشابهت مع مبدأ الفصل بين

السلطات إلا أنها لا تحقق مضمونه أو الهدف منه الأمر الذي دعى إلى ضرورة الوقوف على ماهية مبدا الفصل بين السلطات وتحديد مفهومه والتفرقة بينة وبين ما يتشابه معه من مفاهيم

بالإضافة إلى ضرورة البحث عن دور الأنظمة السياسية التي سادت في الحضارات القديمة وأدى تطبيقها إلى ضرورة ظهور مبدأ الفصل بين السلطات ليتماشى مع تطور المجتمعات، والذي تطلب إيجاد مزيدٍ من الضمانات للحفاظ على حقوق وحريات الأفراد من الاستبداد بالحكم واستغلال السلطة حيث إن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن فكرة وليدة اللحظة بل ظهر بصورة تدريجية حتى وصل إلينا في صورته الأخيرة.

وأنه على الرغم من أن مونتسكيو هو من صاغ مبدأ الفصل بين السلطات في صورته الحالية إلا أن جذور مبدأ الفصل بين السلطات تمتد إلى ما قبل مونتسكيو بعصور، حيث سبقه إليه فلاسفة الفكر السياسي الإغريقي من أمثال أفلاطون وأرسطو، كما أن من أظهر أهميته هو جون لوك في كتابه الحكومة المدنية الصادر عام ١٦٩٠[١].

بالإضافة على دور فلاسفة فقهاء القانون العام وبحثهم الدؤوب عن الوسائل التي تضمن الحفاظ على حقوق وحريات الفرد في مواجهة سلطات الدولة والاستبداد بالحكم وكيفية تناولهم لمبدأ الفصل بين السلطات وهل يضمن الحريات والحقوق الفردية التي يروا أنها أساس بناء الدولة الأمر الذي يدل على أن مبدأ الفصل بين السلطات هو فكرة تطورت دعت الحاجة الإنسانية إلى تطبيقها على أرض الواقع.

كما لا يخفى على أحد أن مبدأ الفصل بين السلطات أصبح المعيار الرئيسي في تقسيم الأنظمة السياسية المعاصرة وذلك على الرغم من اختلافها في

(١) د. عبد الغني بسيوني، الدولة والحكومة، الحقوق والحريات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧، ص٢٤٧

كيفية تطبيقه، حيث اختلف مدلول مبدأ الفصل بين السلطات من نظام إلى آخر والذي تحدد وفقا لظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية السائدة في كل مجتمع من المجتمعات السياسية، وبالتالي وجب البحث عن كيفية تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات العامة في تلك الأنظمة ومدى تقدير النظام السياسي القائم لحقوق وحريات الأفراد والذي أدى إلى وجود اختلاف في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، رغم تبنيها ذات النظام السياسي إلا أن تلك الأخيرة لا تقوم بتوفير الظروف الملائمة لأفرادها لممارسة حقوقهم وحرياتهم.

ولما كان بلدنا الحبيب مصر سباقًا في البحث من أجل إيجاد نظام سياسي يكفل في ظله حقوق وحريات الأفراد، فكان لابد من معرفة موقف الأنظمة السياسية التي قامت فيها على مر الزمان، وموقف نظامها السياسي الحالي من مبدأ الفصل بين السلطات وكيفية تطبيقه.

الهدف من الدارسة ومنهج الدراسة وخطة البحث

أولا: الهدف من الدراسة: يتمثل في إحاطة القارئ سواء كان مهتما بالدراسة القانونية أو الثقافة العامة بكافة جوانب مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره من أهم دعائم الدولة الديمقراطية القائمة على القانون، من حيث مفهومه ومبرراته وتمييزه عما قد يختلط به من مفاهيم مشابهة، وكذلك الجوانب التاريخية التي أدت في البداية إلى نشأة مبدأ الفصل بين السلطات وكذلك الجوانب الفلسفية من خلال الإلمام الكافي بآراء رواد الفكر السياسي حول أهمية هذا المبدأ، ومدى تطبيق مبدا الفصل بين السلطات في الانظمة السياسية المعاصرة، مع ترك مساحة للقارئ دون فرض أي من الآراء عليه وجعله قادرا على تحديد الطريق الأفضل لتطبيق المبدأ الذي يضمن ويحافظ على حقوق وحريات الأفراد من الاستبداد والطغيان بالسلطة. وتهدف الدراسة إلى مجاراة الفكر السياسي المعاصر وكيفية الاستفادة منه لتحقيق مزيدٍ من التقدم في صور النظم السياسية من خلال دراسة تاريخ النظم السياسية للحضارات القديمة والاستفادة من سلبياته